

**الحننة : أولى ما هتر**

**التخصص : اللهان الصري**

**الفوجان : 8 و 9**

**المادة : النحو الصري**

**نوع المادة : محاضرة**

## إعراب الأسماء الستة

الأسماء الستة هي : أبٌ، و أخٌ، و حمٌ، و فمٌ، و هنٌ، و ذوٌ، ( بمعنى صاحب )  
و قد يسميها بعض النحاة الأسماء الستة المعتلة الآخر لأن في آخرها واوًا محذوفة تخفيفاً  
إلا ( ذو ) فليس فيها حذف .

### حكمها الإعرابي :

و الإعراب المشهور في هذه الأسماء أن ترفع بالواو نيابة عن الضمة مثل: جاء  
أبوك و حموك و أخوك ، و ذو مالٍ ، لا فُضَّ فُوهُ ، و هنُ المال قليل النفع ، و معنى  
( هنُ ) الشيء التافه ، و يُكَنَّ به عن كل ما يقبح ذكره<sup>1</sup> .

- و أن تنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، مثل : أكرم أباك و أخاك و حماك و ذا مالٍ ،  
نَظَّفَ فَآكَ بَعْدَ الْأَكْلِ، إن هنَّ المالِ قليلُ النَّفْعِ .

- و أن تُجرَّ بالياء نيابة عن الكسرة ، مثل اسْتَمِعْ إِلَى نَصِيحَةِ أَبِيكَ و أَخِيكَ و حَمِيكَ  
و ذي علمٍ ، و في فيك أداة بيانٍ ، و لم انْتَفِعْ بِهِنِ الْمَالِ . و يشترط لإعراب هذه الأسماء  
بالحروف شروطٌ .

### شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف :

يشترط لإعراب الأسماء الستة السابقة بالحروف شروط عامة أربعة ، و شرط خاص  
بكلمة ( فم ) ، و آخر خاص بكلمة ( ذو ) ، أمَّا الشروط العامة فهي :

1 / أن تكون مفردة ، فلو كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو الجمع ، نحو  
جاء أبوان ، رأيت أبوين ، جاء آباء ، رأيت آباءً ، ذهبت إلى آباءٍ .

2 / أن تكون مكبرة فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاث الأصلية في جميع  
الأحوال ، مثل : أُبَيْكَ الْعَالَمُ ، إنَّ أُبَيْكَ عَالَمٌ ، اقْتَدَيْتُ بِأُبَيْكَ الْعَالَمِ .

<sup>1</sup> / الهنُّ يستعمل في الكناية عن كل ما يقبح ذكره ، أولاً يعرف اسمه ، قال الأقيشر الأسدي :

رحت في رجلك ما فيها  
وقد بدا هنك من المنزر  
قوله : هنك ، و هو هنا كناية عن العورة ، قاله الشاعر ردًا على امرأته و قد لامته حين شرب  
فسكره و وقع على الأرض و بدت عورته .

3 / أن تكون مضافة فإن لم تضاف أعربت بالحركات الأصلية ، نحو : تَعَهَّدَ أَبُّ ولده ، أَحَبَّ الولدَ أَبًا ، اَعْتَنَ بِأَبِي .

4 / أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم فإن أضيفت و كانت إضافتها إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدره على ما قبل ياء المتكلم للمناسبة ، نحو : أبي يحب الحق ، إنَّ أبي يحب الحق ، اقتديت بأبي في حب الحق ، فلفظ ( أب ) في هذه الأمثلة الثلاثة مرفوع أو منصوب أو مجرور بضمه أو فتحة أو كسرة ، و مثل كلمة ( أب ) باقي الأسماء الأخرى المشار إليها آنفا ، يستثنى منها كلمة ( ذو ) فإنها لا تضاف إلى ياء المتكلم و لا إلى غيرها من الضمائر المختلفة<sup>1</sup> .

أما الشرط الخاص بكلمة ( ذو ) ، بمعنى صاحب ، فهو أن تكون مضافة إلى اسم ظاهر دال على الجنس<sup>2</sup> ، مثل : رائدي ذو فضل ، و صديقي ذو أدب ، و مثل قول الشاعر :

و مَنْ لَا يَكُنْ ذَا نَصِيرٍ يَوْمَ حَقِّهِ      يُغَلِّبُ عَلَيْهِ ذُو النَّصِيرِ وَيُضْهِدُ

أما الشرط الخاص بكلمة ( فم ) ، فهو حذف الميم من آخرها ، و الاقتصار على إلقاء وحدها ، مثل : ينطق فؤك الحكمة ، أي فَمُكْ ، إنَّ فَآكَ عذب القول ، تجري كلمة الحق على فيك ، فإن لم تحذف من آخره الميم أعرب الفم بالحركات الثلاث الأصلية مثل قولنا هذا فَمٌ ينطق بالحكمة ، إنَّ فَمًا ينطق بالحكمة يجب أن يُسَمَعَ ، في كل فَمٍ أداة بَيَانٍ .  
إن ما سبق هو أشهر اللغات و أسهلها في الأسماء الستة ، لذلك كان أحق بالاتباع و أنسب للمحاكاة إلا كلمة ( هُنْ ) فإن الأكثر فيها هو مراعاة النقص في آخرها، كما سيأتي بيانه بعد قليل<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> / انظر شرح ابن عقيل . بهاء الدين عبد الله . شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك . تحقيق .

محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى بمصر . سنة 1964 . ج : 1 . ص : 54 .

<sup>2</sup> / هو ما وضع للمعنى الكلي المجرد ، أي للصورة الذهنية العامة مثل : علم ، فضل ، و

ينقسم إلى قسمين : اسم جنس جمعي و اسم جنس إفرادي .

<sup>3</sup> / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج : 1 . ص : 43 - 49 . و كذلك عباس حسن . النحو

الوافي . ج : 1 . ص : 108 - 113 .

## اللغات المسموعة عن العرب في الأسماء الستة 1

إن الإعراب بالحروف في الأسماء الستة – بشروطه السابقة - هو أشهر اللغات و أسهلها ، إلا انه سُمِعَ عن العرب الفصحاء لغتان أخريان ، و سنعرض الآن لكل اللغات التي سمعت عن العرب في الأسماء الستة :

أولاً : من الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة ، و هو ( ذو ) ، و ( فم ) بغير ميم ، فهذان الاسمان ملازمان للإعراب بالحروف عند استيفائهما الشروط السابقة .

ثانياً : من الأسماء الستة ما فيه لغتان و هو ( هُنْ ) و هما :

اللغة الأولى النقص : و معناه أن أصلها على ثلاثة حروف ( هَنَوُ ) ثم نقصت منها الواو بحذفها تخفيفاً سماعاً عن العرب ، و صارت الحركات الأصلية تجري على النون كأنها الحرف الأخير في الكلمة ، و عند الإضافة لا ترد الواو المحذوفة ، نقول مثلاً : هذا هُنْ ، أهُمَلْتُ هُنَا ، لم أَلْتَفْتُ إِلَى هُنِ .

كما نقول : هذا هُنْ زَيْدٌ ، رأيت هُنْ زَيْدٍ ، نظرت إلى هُنِ زَيْدٍ .

ذلك لأنّ الفصح في هذه الكلمة هو الإعراب بالحركات على النون بحذف الواو من أصله . و الإتمام أي إثبات الواو جائز لكنه قليل ، مثل : هذا هنوه ، و رأيت هُنَاهُ ، ومررت بهُنِيه<sup>2</sup> .

اللغة الثانية القصر : و معناه إثبات ألف في آخر الكلمة ( هن ) مع إعرابها بحركات مقدره على الألف للتعذر ، رفعا و نصبا و جرّا ، مثل : هذا هنا المال ، أهملت هنا المال ، لم التفت إلى هنا المال .

ملاحظة :

هذه اللغة ( القصر ) قال بها بعض النحاة ، و هو رأي ضعيف ليس له ما يؤيده من الشواهد ، و عليه فاللغتان المسموعتان عن العرب في ( هن ) هما النقص و هي الأصح كما تقدم ، و الإتمام و هي جائزة .

1 / ابن عقيل .المصدر السابق .ج:1 . ص:49- 52 .

2 / انظر شرح ابن عقيل .ج: 1. ص : 49 .

ثالثاً: و من الأسماء الستة ما فيه ثلاث لغات ، و هو : أبٌ ، أخٌ ، حمٌ .

اللغة الأولى : و هي أشهر اللغات و أسهلها ، أن تعرب بالحروف فترفع بالواو، و تنصب بالألف ، و تجر بالياء ، مثل : هذا أبوك و أخوك و حموك ، و رأيت أباك و أخاك و حماك ، و سلمت على أبيك و أخيك و حميك .

اللغة الثانية : القصر و هو إثبات ألف في آخر كل من الأسماء الثلاث المشار إليها ، في جميع أحوالها مع إعرابها بحركات مقدره على الألف للتعذر ، رفعا و نصبا و جرا، نحو : أباك كريم ، ان أباك كريم ، أثبتت على أباك ، فكلمة ( أبأ ) قد لزمته الألف في أحوالها الثلاث كما تلزم آخر الاسم المعرب المقصور .

اللغة الثالثة : النقص و هي حذف الواو من ( أب ، أخ ، حم ) ، فتقول : كان ابك مخلصا ، إنَّ أبك مخلص ، سررتُ من أبك ، و مثله أخ و حم ، فكلمة ( أب ) مرفوعة بالضمه الظاهرة على الباء و منصوبة بالفتحة الظاهرة ، و مجرورة بالكسرة الظاهرة . من كل ما تقدم نفهم قول ابن مالك<sup>1</sup>:

و ارفعُ بواوٍ وانصبَنَّ بالألفِ	و اجرُّ بياء ما من الأسماء أصِفْ
من ذلك : ذو إن صحبةً أباناً	و الفمُ حيث الميم منه بآنَا
(أب) (أخ) (حم) كذاك و (هن)	و النقص في هذا الأخير أحسنُ
و في (أب) و تالييه يَنذُرُ	و قَصْرُها من نقصها أشهَرُ
و شرطُ ذا الإعراب أن يُضَفَّنَ	لليَّا ( كَجَا أخو أبيك ذا اعتلًا )

شرح الأبيات :

أشار ابن مالك في البيت الأول إلى أن الأسماء الستة تعرب بحروف ثلاثة نائبة عن العلامات الثلاث الأصلية للإعراب ، و تلك الحروف هي : الواو نيابة عن الضمة في حالة الرفع ، و الألف نيابة عن الفتحة في حالة النصب ، و الياء نيابة عن الكسرة في حالة الجر .

<sup>1</sup> / انظر شرح ابن عقيل .ج: 1. ص : 43- 52 .

و صرح ابن مالك في البيت الثاني بأن من الأسماء الستة ( نُو ) بشرط أن يُبيّن صحبةً ، أي يدل على صحبة ، بأن يكون بمعنى ( صاحب ) و أن من الأسماء الستة أيضا ( فم ) بشرط أن تبيّن ( أي تتفصل ) منه الميم .

و ذكر في البيت الثالث و الرابع أسماء هي : ( أبُّ ، و أخ ، و حمُّ ، و هُنُّ ) ، و صرح

بأن النقص في كلمة ( هُنُّ ) ، أي حذف الواو ، لأن أصلها ( هَنَوُّ ) أحسن من الإعراب بالحروف ، و أمّا ( أبُّ ، و أخُّ ، و حمُّ ) فالنقص نادر فيها ، مع جوازه ، و لكن القصر أحسن ، أي لزومها الألف رفعاً و نصباً و جراً .

و في الخامس و الأخير اشترط لإعراب الأسماء الستة بالواو رفعاً و بالألف نصباً و بالياء جراً أن تضاف و أن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم مثل : ( جاءَ أخُو أبيكَ ذا اعتِلاً ) فأخو فاعل مرفوع بالواو و أبيك مضاف إليه مجرور بالياء و ذا حال منصوب بالألف .

## إعراب جمع المذكر السالم و ما يلحق به:

جمع المذكر السالم : هو ما يدل على أكثر من اثنين بسبب زيادة واو و نون أو ياء و نون في آخره ، زيادة تغني عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى ، و الحروف ، والحركات ، بعضها على بعض <sup>1</sup> .

و إذا كان جمع المذكر السالم دالاً - في الاصلاح النحوي - على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة ؟ أنتحصر في ثلاثة و عشرة و ما بينهما ، و لا تزيد على العشرة ، أو تزيد ؟ يرى سيبويه أن جمع المذكر السالم و جمع المؤنث السالم يدلان - في الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ، و لا يزيد على عشرة ، فهما كمجموع القلة التي للتكسير ، ينحصر مدلولها في ثلاثة و عشرة و ما بينهما .

### حكمه الإعرابي :

يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، قبلها مضموم و بعدها نون مبنية على الفتح ، مثل : " قد أفلح المؤمنون " ، و ينصب و يجر بالياء المكسور ما قبلها و ما بعدها نون مبنية على الفتح ، مثل : صَادَقْتُ الْمُؤْمِنِينَ ، و أَثْنَيْتُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، مع العلم أن النون في آخر جمع المذكر السالم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

### شروط ما يُجْمَعُ جمعَ مذكر سالما :

الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالما نوعان : أحدهما العَلْمُ ، و الآخر الصِّفَةُ <sup>2</sup> .  
( أ ) يشترط في العلم أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث الزائدة ، و من التركيب ، مثل : ( مُحَمَّدُونَ ) ، أو ( إِبْرَاهِيمُونَ ) . فإن لم يكن الاسم علماً ، مثل ( رجل ) لا يجمع بالواو و النون ، و كذلك إذا كان لغير مذكر ، مثل ( زينب ) ، فلا يقال ( زينبون ) و لا في سُعاد ( سعادون ) . و العبرة في التأنيث أو عدمه ليست بلفظ العَلْم و إنما بمعناه ، و بما يدل عليه وقت الكلام ، فكلمة زينب أو سعاد ، إن كانت علما

<sup>1</sup> / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 1 . ص : 138

<sup>2</sup> / ليس المراد بالصفة النعت ، و إنما هو الوصف المشتق مثل : عالم ، فاضل ، كامل ، نبيل .

لمذكّر و اشتهرت بذلك عند النطق بها ، فإنها تجمع جمع مذكر سالما ، و كلمة حَامِد أو زيد إن كانت علما لمؤنث لم تجمع هذا الجمع .

- و كذلك لا يجمع العلم جمع مذكر سالما إذا كان مركبا تركيبيا مزجيا ، مثل : خَالَوِيهِ و سَيَبَوِيهِ ، أو تركيبيا عدديا ، مثل : ثلاثة عشرة أو أربعة عشرة أو تركيبيا إسناديا ، مثل : فَتَحَ اللهُ أو سَعَدُ مُقْبِلٌ ، فإن هذه الأنواع من الأعلام لا تجمع مباشرة بالواو و النون ، بل يُستعان في جمعها بكلمة ( ذُو ) مجموعة على ( ذَوُو ) أو ( ذَوِي ) فتغنى عن جمعها .

- أما المركب الإضافي ، مثل : عبد الرحمن فيجمع صدره و يبقى العَجْزُ مضافا إليه على حالة الجرّ ، مثل : عَبْدُو الرَّحْمَنِ ، أو عَبْدِي الرحمن .

- و كذلك لا يجمع هذا الجمع ما كان آخره علامة تثنية ، مثل : الْمُحَمَّدَانِ أو الْمُحَمَّدَيْنِ إذا كان علما على شخص ، و كذلك ما كان آخره علامة جمع المذكر ، مثل : الْمُحَمَّدُونَ و الْمُحَمَّدِيْنَ ( علما على شخص ) 1 .

( ب ) أما النوع الثاني الذي يجمع جمع مذكر سالما فهو الصِّفَةُ ( و هي الاسم المُشْتَقُّ الباقي على وصفيته ) . و يشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل ، خالية من تاء التأنيث ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، و لا من باب : فَعْلَانٌ فَعْلَى ، فلا يقال أَبْيَضُونَ و لا أَحْمَرُونَ لأن مؤنث كل منهما هو بيضاء و حمراء ، و لا يقال سَكَرَانُونَ لأن مؤنث سَكَرَانَ هو سَكَرَى .

- و كذلك ما يستوى فيه المذكر و المؤنث لا يجمع جمع مذكر سالما : كصيغة ( مِفْعَال ) : مثل : مِهْدَارٌ<sup>2</sup> ، و ( مِفْعَل ) مثل : مِعْشَمٌ<sup>3</sup> ، و ( فَعُول ) مثل : صَبُورٌ ، و شَكُورٌ ، و ( فَعِيل ) مثل : كَسِيرٌ ، و قَطِيعٌ ، و هذا لأنه لا يمكن أن يكون المفرد دالا على المذكر و المؤنث و الجمع دالا على المذكر فقط ، فيقع اللَّبْسُ و الخَلْطُ .

- و كذلك لا يجمع جمع مذكر سالما إذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث ، مثل : مُرْضِعٌ ، حَامِلٌ ، حَائِضٌ ، و هذا منعا للتناقض بين ما يدل عليه المفرد و ما يدل عليه الجمع .

1 / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 1 . ص : 138

2 / المهذر : الخلط و الكلام بما لا يليق .

3 / المغشم : الذي لا يمنعه شيء عن قصده .

- و كذلك إذا كانت الصفة لمذكر ، لكنه غير عاقل لا تجمع هذا الجمع ، مثل :  
( صاهل صفة لفرس ) فلا يقال صَاهِلُونَ .

- و كذلك إن كانت الصفة في آخرها تاء التانيث ، مثل : ( علامة لكثير العلم ) ،  
و ( فهامة لكثير الفهم ) ، أو ( راوية لكثير الرواية ) .

و قد أشار ابن مالك إلى كل ما سبق بقوله :

و اَرْفَعُ بَوَاوٍ ، وَبِيَاً اَجْرُزُ وَ اَنْصِبُ      سَالِمَ جَمْعٍ " عَامِرٍ وَ مُذْنِبٍ "

و معنى البيت :

أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ، و ينصب و يجرُ بالياء مثل : جمع عَامِرٍ  
( عَم ) تقول فيه : جَاءَ عَامِرُونَ ، رَأَيْتُ عَامِرِينَ ، سَلِمْتُ عَلَى عَامِرِينَ ، و كذلك جمع  
مذنبٍ ( صفة ) ، تقول فيها : الْمُذْنِبُونَ مُعَاقِبُونَ ، أَمَقَّتُ الْمُذْنِبِينَ ، و ابْتَعَدَ عَنِ الْمُذْنِبِينَ .

#### الملحق بجمع المذكر السالم

هو ما حمل عليه في الإعراب ، أي ما يعرب إعرابه و إن لم يكن يتوفر على  
جميع شروط هذا الجمع ، فقد ورد في اللغة العربية كلمات فقدت جميع شروط ما يجمع  
جمع مذكر سالما ، و لكنها سمعت عن العرب مجموعة جمعه فألحقها النحاة به ، فهي  
ترفع بالواو و تنصب و تجر بالياء .

و الكلمات الملحقة بجمع المذكر السالم قليلة ، و كلها سماعية لا يقاس عليها  
لشذوذها ، غير أنه يجب معرفتها لفهمها حين ترد في النصوص القديمة ، و من هذا  
النوع من الكلمات ما يأتي 1 :

( 1 ) ألفاظ العقود العددية : ( عشرون و بابه : عشرون – ثلاثون .....تسعون ) ،  
ألحقت ألفاظ العقود العددية بجمع المذكر السالم ، لأنها لا واحد لها من لفظها و لا من  
معناها ، فلا يقال مثلا عشر .

( 2 ) و منه أيضا كلمة ( أَهْلُونَ ) : مفردها ( أَهْلٌ ) لكنه ليس عِلْمًا و لا صفة ، قال  
الشاعر :

و مَا الْمَالُ وَ الْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ      و لَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

( 3 ) و منه أيضا كلمة ( أُولُو )<sup>1</sup> ، ليس لها مفرد من لفظها و لكن لها مفرد من معناها و هو صاحب ، ففي قولنا : المَخْتَرَعُونَ أُولُو فَضْلِ - أي أصحاب فضلٍ ، ( أُولُو ) خبر المبتدأ مرفوع و علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم ، و كذلك في حالتي النصب و الجر ، في مثل : كان المَخْتَرَعُونَ أُولِي الْفَضْلِ ، و انتفعت من أولي الفضل ، فالياء في هذين المثالين هي علامة النصب أو الجر نيابة عن الفتحة أو الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

( 4 ) و منه ( عَالَمُونَ ) بفتح اللام ، و مفردُها ( عَالَمٌ ) و هو ما سوى الله من كل مجموع متجانس من المخلوقات كعالم الحيوان ، و عالم النبات ، و عالم الجماد ، و هي ليست علما و لا صفة ، و إنّما اسم جنس كرجل ، لذلك لا تجمع بالواو و النون إلا سماعا عن العرب .

( 5 ) ( عَلِيُونَ ) كلمة ملحقة بجمع المذكر السالم و هي علم على اسم مكان لا على الجنة ، مفردُها ( عَلِيٌّ ) بكسر العين و تشديد اللام ، بمعنى المكان العالي ، أو عِلْيَةٌ ، و قد ألحقت هذه الكلمة بجمع المذكر السالم لأن مفردُها غير عاقل .

( 6 ) و منه ( أَرْضُونَ ) ، بفتح الراء ، و هو اسم جنس جامد مؤنث مفردُها ( أَرْضٌ ) بسكون الراء ، و قد ألحقت هذه الكلمة بجمع المذكر السالم لأن مفردُها اسم جنس مؤنث ، لا هو علم ، و لا صفة ، و هي لمؤنث غير عاقل ، و لم يسلم مفردُها من التغيير عند الجمع ، فقد كانت الراء ساكنة في المفرد ، و حركت بالفتح عند الجمع .

( 7 ) ( سِنُونَ و بَابُهُ ) : سِنُونٌ جمع سَنَةٍ و ألحقت بجمع المذكر السالم لشذوذها أي لمخالفتها شروط هذا الجمع ، فهي اسم جنس أي ليست علما و لا صفة ، و هي مؤنث غير عاقل ، و لم يسلم مفردُها من التغيير ، فقد كانت السين مفتوحة في المفرد ، و عند الجمع صارت مكسورة ، و أصل سنة هو ( سَنَةٌ ) ، أو ( سَنَوٌ ) بدليل جمعها على سنهات و سنوات ، ثم حذفت اللام و استعويض عنها بتاء مربوطة و لم ترجع اللام عند الجمع .

---

<sup>1</sup> / الهمزة مضمومة في النطق من غير مد بالرغم من وقوع الواو ساكنة بعدها كتابة ، و لا يصح رسم الألف بعد الواو الأخيرة .

و المراد بباب سنة ، هو كل اسم ثلاثي حذفت لامه و عوض عنها بتاء التأنيث المربوطة ، و لم يعرف له عند العرب جمع تكسير ، مثل : مائةٍ و مئِين ، ثَبَّة و ثُبِين ، عِضَّة و عِضِين ، عِزَّة و عِزِين .

- فأصل ( مائة ) مئُو حذفت الواو و عوض عنها بتاء تأنيث مربوطة ، و جمعها مئُون .  
- و كلمة ( ثَبَّة ) و هي الجماعة ، أصلها ( ثَبُو ) أو ( ثَبِي ) يقال الطلاب مختلفون ثَبَّة مقيمة ، و ثَبَّة مُسافِرة ، و ثَبَّة مترددة بين هؤلاء و هؤلاء ، و عليه نقول : الطلاب ثَبُون ، أي جماعات ، و تعرب كلمة ( ثَبَّة ) في هذه الجملة خبراً للمبتدأ مرفوع و علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

- و كلمة ( عِضَّة ) بمعنى كَذِبٌ و افْتِرَاءٌ ، أصلها عضه بمعنى كذب ، أو عِضُو بمعنى تفريق . يقال فلان كلامه عضه بالهاء و ليس بالتاء ، أي كذب و عمله عِضُو بين الإخوان أي تفريق و تشتيت ، فلام الكلمة المحذوفة هاء أو واو ، و جمعها عِضُون .  
- و كلمة ( عِزَّة ) جمعها عِزُون بكسر العين ، و العزة الفرقة من الناس و أصلها عِزِيٌّ يقال هذه عِزَّةٌ تطلب العلم ، و أنتم عِزُونٌ في ميدان العلم ، قال عبيد ابن الأبرص :

و جاؤوا يُهْرَعُونَ إليه حتى يكونوا حول منبره عِزِين<sup>1</sup>

#### إعراب سنين و بابه :

يعرب سنون و بابه ملحقاً بجمع المذكر السالم يرفع بالواو و ينصب و يجر بالياء ، و هناك بعض القبائل العربية تلزمه الياء و النون و تجعل الإعراب بحركات منونة على النون فتقول هذه سنينٌ ، و عشت سنيناً ، و مررت بسنينٍ ، و ربما حذفت التتوين مثل كلمة ( حين ) و غسلين<sup>2</sup> .

و إلى كل ما سبق يشير ابن مالك قوله :

<sup>1</sup> / ورد في سؤالات نافع ابن الأزرق انه سأل ابن عباس رضي الله عنه عن معنى قوله تعالى " عن اليمين و عن الشمال عزين " ، فقال ابن عباس العزة : الفرقة من الناس ، قال نافع : أكانت العرب تعرف ذلك ؟ قال : نعم ، أما سمعت عبيد بن الأبرص و هو يقول :  
و جاؤوا يُهْرَعُونَ .....البيت .

و تعرب ( عزين ) في البيت خبر كان ، و علامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .  
<sup>2</sup> / غسلين : هو الصديد الذي يسيل من أهل جنهم .

و شِبْهَ دَيْنٍ ، و بِهِ عَشْرُونَ

و بَابُهُ الْحَقُّ ، و الْأَهْلُونَ

أُولُو ، و عَالَمُونَ ، عَلِيُّونَا

و بَابُهُ ، و مِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ  
يريد بشه دين : ما أشبه ( عَامِرًا ) من كل عَلِمٍ مستوفٍ للشروط و ما أشبه كلمة ( مُذْنِبٍ )  
في أنه صفة مستوفية كذلك ، ثم يقول الْحَقُّ به عَشْرُونَ و بَابُهُ .

و المراد ببابه أخوات عشرين من العقود العددية التي أشرنا إليها ، و كذلك أَهْلُونَ ،  
و أُولُو ، و عَالَمُونَ ، و عَلِيُّونَ ، ثم قال و شذَّ أَرْضُونَ ، و باب سنين ، و إنما صرح  
بشذوذ هذين مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة ، و ذلك لأن الشذوذ فيهما  
أقوى ، لفقد كل منهما أكثر الشروط فكلاهما اسم جنس ( ليس علمًا و لا صِفَةً ) ،  
كلاهما مؤنث ، و غير عاقل ، و لم يسلم مفرده عند الجمع من التغيير .

ثم بيّن أن سنين و بابه قد يعرب إعراب ( حين ) فتلازمه الياء والنون ، و تظهر  
الحركات على النون منونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين . و أن من العرب من يجعل  
هذا الإعراب الخاص بكلمة ( حين ) عاما يشمل كل جمع المذكر السالم ، و لا يجعله  
مقصورا على سنين و بابه ، و الصحيح أنه لا يطرد أي لا تعمم قاعدة ( حين ) على كل  
جمع المذكر السالم و أنه مقصور على السماع فقط .

و تجدر الإشارة إلى أن هناك كلمات أخرى لم يذكرها ابن مالك في ألفيته و قد عدها  
النحاة مما يلحق بجمع المذكر السالم لأنها سمعت عن العرب مجموعة بالواو و النون  
رغم أنها لا تتوفر على شروط ما يجمع هذا الجمع مثل كلمة ( وَايِل ) بمعنى مطر غزير  
فيقال غَمَرَ الوَابِلُونَ الحقول ، فجمعوها جمع مذكر سالما مع أنها لا تدل على عاقل .

كذلك نحب أن نلفت الانتباه إلى عدة كلمات عدوها ملحقة بهذا الجمع لأنها سمعت  
عن العرب و لها مفرد من لفظها ، غير أنه لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع فلا  
يبقى على حالته التي كان عليها قبل الجمع، و لذلك يسمونها " جمع التفسير " و  
يلحقونها بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف مثل " بَنُونَ " و " إِحْرُونَ " و  
" نَوُو " فكلمة " بَنُونَ " مفردها ( ابْنٌ ) حذفت الهمزة عند الجمع و تحركت الباء

بالفتح و كلمة " إِحْرُوَنَ " مفردها ( حَرَّة )<sup>1</sup> ، زيدت الهمزة في جمعها ، و كلمة " نُوُو " في الجمع مفتوحة الدال ، مع أن مفردها ( نُو ) بضم الدال .

كما أن هناك كلمات أخرى سمعت مجموعة بالواو و النون ، و استعملت أعلامًا على مفرد ، بالرغم من صيغة الجمع ، مثل : حَمْدُوَنَ ، و شَبْهُوَنَ ، و عَبْدُوَنَ ، و خَلْدُوَنَ ، و زَيْدُوَنَ ، فهذه كلها أعلام أشخاص معروفة قديما و حديثا .

و إذا سمِّي بها المفرد ففيها عدة إعرابات منها أن يُعرب بالحروف كجمع المذكر السالم – مع أنه علم على مفرد – تقول في رجل اسمه ( سَعْدُوَنَ ) : جاء سعدون ، و أكرمت سعدين ، و أصغيتُ إلى سَعْدِيْنَ .

و منها أن يلزم آخرها الواو و النون و يعرب بحركات ظاهرة على النون منونة ، و النون ثابتة لا تحذف للإضافة ، مع وجوب مراعاة الإفراد فيما يقتضي المطابقة ( كالنعت و الخبر ) مراعاة لمعناه و مدلوله ، و مثال ذلك قوله : هذا حَمْدُوَنُ الْفَائِزُ ، فتعرب :

حمدونَ : خبر المبتدأ ، و علامة رفعه التنوين تنوين الضم الظاهر على النون في آخره .  
و تعرب الفائزُ : صفة ( لِحَمْدُوَنَ ) مرفوعة ، و قد وردت مفردة مراعاة لمعنى ( حَمْدُوَنَ )  
عَلَم على مفرد رغم علامة الجمع ( الواو و النون ) في آخره .

و منها أن يلزم آخره الياء و النون رفعا و نصبا و جرًا ، و يعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها في الغالب ، نقول في رجل اسمه ( حَمْدِيْنَ ) : هذا حَمْدِيْنَ ، ورأيت حمدينا ، و قصدت إلى حمدين ، فيكون إعرابها كإعراب غَسْلِيْنَ و حينٍ .

و هذا الإعراب الأخير هو الذي نميل إليه و نفضله ، و ندعو إلى الاقتصار عليه دون غيره ، ليسره و مطابقته للواقع ، لأن سامعها يدرك أنها علمٌ على مفرد ، كما أنه بعيد عن اللبس المؤدي إلى الاضطراب بشأنه في المعاملات الرسمية في عصرنا .

و عند جمعها لا تجمع مباشرة ، بل يستعان في ذلك بكلمة ( نُو ) و حدها دون غيرها ، تقول في رجل اسمه ( حَمْدُوَنُ ) : هذا حَمْدُوَنُ ، و صافَحْتُ حَمْدُوَنًا ،

<sup>1</sup> / أرض ذات حجارة مجوفة سودٍ كأنها أحرقت بالنار.

وَقَصَدْتُ إِلَى حَمْدُونِ ، كَمَا تَقُولُ : هَؤُلَاءِ ذَوُو حَمْدُونِ ، وَصَافَحْتُ ذَوِي حَمْدُونِ ،  
وَسَلَّمْتُ عَلَى ذَوِي حَمْدُونِ .

## إعراب جمع المؤنث السالم و ما يلحق به

الموضع الرابع من المواضع التي يقع الإعراب فيها بالنيابة هو جمع المؤنث السالم ، و هو ما يدل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف و تاء في آخره ، زيادة تغني عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى و الحروف ، و الحركات ، بعضها على بعض ، و ذلك مثل : سَيِّدَاتٍ ، و هِنْدَاتٍ ، و مُسَلِّمَاتٍ<sup>1</sup> .

و يجدر بنا في البداية أن نعرف ما المراد بالمؤنث؛ فإن المفرد الذي يجمع هذا الجمع قد يكون مؤنثا معنويا أو لفظيا .

### ( أ ) المؤنث المعنوي :

ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقي ، و هو ما يلد و يتناسل من الحيوان و الطير ، و لو عن طريق التبويض و التفريخ ، و إلى غير حقيقي أي ( إلى مجازي ) و هو ما لا يلد و لا يبويض و لكن اللغة تعامله معاملة المؤنث : كأرض و شمس .

### ( ب ) المؤنث اللفظي :

و ينقسم المؤنث باعتبار لفظه إلى ( لفظي ) ، و هو ما كان مشتملا على علامة تأنيث ظاهرة سواء أكان دالا على مؤنث أم على مذكر ، مثل : فاطمة ، و حمزة ، و معاوية و شجرة ، و سلمى ، و خضراء ، و إلى ( مؤنث معنوي ) : و هو ما كان لفظه خاليا من تلك العلامة مع دلالة على التأنيث : نحو : زَيْنَب ، و شمس ، و أرض .  
و أشهر علامات التأنيث التاء المربوطة التي أصلها هاء ، مثل : شجرة ، و أمينة ، و ألف التأنيث المقصورة مثل : دنيا ، و عليا ، و ألف التأنيث الممدودة ، مثل : خضراء ، و بيضاء ، و حمراء .

<sup>1</sup> / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 1 . ص : 162 – 163 .

و يسمى هذا الجمع أيضا ما يجمع بألف و تاء زائدتين ، و عليه فلا يدخل في جمع المؤنث السالم ما التاء فيه أصلية ، مثل : أبيات ، و أصوات ، و أوقات ، و لاما كانت الألف فيه أصلية ، نحو قضاة ، و سعاة ، و دعاة ، فالتاء فيها زائدة لكن الألف منقلبة عن أصل ، فهي في ( دُعَاة ) منقلبة عن واو ، فأصل الكلمة هو ( دُعَوَة ) ، و في قضاة و سعاة ، الألف منقلبة عن ياء ، فالأصل فيهما : ( قُضِيَّة ) ، و ( سُعِيَّة ) ، فهذا كله جمع تكسير .

### الحكم الإعرابي لجمع المؤنث السالم :

يرفع بالضمّة نحو ، فازت الهِنْدَاتُ ، و ينصب و يجر بالكسرة ، نحو : أكرمَ الوالدُ الهِنْدَاتِ - للهِنْدَاتِ نَشَاطٌ ظَاهِرٌ<sup>19</sup> .

### شروط ما يجمع جمع مؤنث سالما :

1 / أن يكون في آخره تاء مثل : فاطمة و عَطِيَّة ، سواء أكان الاسم دالا على مؤنث أم دالا على مذكر .

2 / ما في آخره ألف التانيث المقصورة ، نحو : سَعْدَى ، و فَضْلَى ، و زِكْرَى .

3 / مصغر المذكر الذي لا يعقل ، نحو : دُرَيْهَمَات ، جمع دُرَيْهَمٍ تصغير دِرْهَمٍ ، و كذلك نُهَيْرَاتٌ ، جمع نُهَيْرٍ ، تصغير نَهْرٍ .

4 / ما في آخره ألف التانيث الممدودة ، مثل : صحراء و زَهْرَاء ، ( اسم امرأة ) و حَسَنَاء ( اسم امرأة ) ، تجمع على صَحْرَاوَاتٍ و زَهْرَاوَاتٍ و حَسَنَاوَاتٍ .

5 / كل علم لمؤنث حقيقي و ليس فيه علامة تانيث مثل : زَيْنَب و نَوَال .

6 / وصف المذكر غير العاقل ، مثل : " و اذكروا الله في أيام مَعْدُودَاتٍ " ، و هذه بَسَاتِينُ جَمِيلَاتٌ ، و جِبَالٌ رَاسِيَاتٌ .

و إلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله :

و مَا بِنَاءٍ و أَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ و فِي النَّصْبِ مَعَا

و قد تقدم شرح هذا .

و أشار إليه بعض النحويين بقوله :

<sup>19</sup> / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج: 1 . ص: 74 ، كذلك السيوطي . جلال الدين عبد الرحمن . ( ت . 911 ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تحقيق . عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت . ( د . ط ) ( د . ت ) . ج: 1 . ص: 67 .

وَ قِسْهُ فِي ذِي التَّا ، وَ نَحْوِ ذِكْرَى      دِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ ، وَ صَحْرَاءَ  
وَ زَيْنَبَ ، وَ وَصَفَ غَيْرِ عَاقِلٍ      وَ غَيْرُ ذَا مُسَلَّمٍ لِلنَّاقِلِ

يريد صاحب البيتين أن جمع المؤنث السالم مقيس في كل ما هو مختوم بتاء مثل: فاطمة ،  
أو ألف التأنيث المقصورة مثل: ذِكْرَى ، أو الممدودة مثل : صحراء ، و في مصغَّر غير العاقل  
نحو : دُرَيْهِمٍ ، في تصغير دِرْهَمٍ ، و في المؤنث الحقيقي الخالي من علامة التأنيث ، كزَيْنَبَ ، و  
في وصف العاقل نحو : هذه بساتينُ جميلاتُ رُزِقَتْهَا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ. أمَّا غير هذه الخمسة  
فمقصور على السماع عن العرب ، فمن نقل عنهم شيئاً أخذنا بما نقل و سلمنا به . و قد ترك  
السادس و هو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير عن العرب مثل : (شَمَالَاتِ) و هو نوع  
من الريح تهب من الشمال .

### الملحق بجمع المؤنث السالم

يلحق بجمع المؤنث السالم في الإعراب نوعان 20 :

الأولى كلمة ( أُوْلَاتٌ ) ، مضمومة الهزمة من غير مد بالرغم من وجود الواو بعدها  
و مفردها ( ذات ) بمعنى صاحبة من غير لفظها ، فمعنى أولات : صَاحِبَاتٌ . فكلمة ( أُوْلَاتٌ )  
هي اسم جمع : وهو ما دل على أكثر من اثنين و ليس له مفرد من لفظه و معناه معا ، و ليست  
صيغته على إحدى صيغ الجموع المعروفة، و من أمثله : إبل ، جماعة .  
و الجدير بالملاحظة أن هذا الضرب من الأسماء يختلف بعضه عن بعض من حيث  
التصريف ، فثمة أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها ، بل يكون مفردها من جذر لفظي آخر  
يؤدي المعنى نفسه ، و ذلك نحو: إبل ، فإن مفردها جَمَلٌ ، و خَيْلٌ و مفرده فَرَسٌ ، و قَوْمٌ  
مفرده رَجُلٌ .

و ثمة نوع آخر له من لفظه مفرد ، و لكنه أقل شيوعاً من النوع الأول ، و ذلك مثل : رَكْبٌ  
و مفرده رَاكِبٌ ، و صَحْبٌ و مفرده صَاحِبٌ ، و شَرَبٌ و مفرده شَارِبٌ و وَفْدٌ و مفرده  
وَافِدٌ ..... الخ .

تقول مثلا : الأُمَّهَاتُ أَوْلَاتٌ فَضُلٍ – عَرَفْتُ أَوْلَاتٍ فَضُلٍ – أُعْجِبْتُ بأَوْلَاتٍ فَضُلٍ . وكلمة أَوْلَاتٍ مضافة دائما ، و لذلك لا تُنَوَّن .

وفي القرآن الكريم : "و إِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ" . الطلاق / 06 .  
تعرب أَوْلَاتٍ : خبر كان منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم ، و اسم كان هو نون النسوة المدغمة في نون كان .

و الثاني مما يلحق بجمع المؤنث السالم هو ما سمي بهذا الجمع و صار علما بسبب التسمية مثل : ( أَدْرَعَاتٍ ) و هي قرية بالشام ، و ( عِنَايَاتٍ ) ، و ( عَرَفَاتٍ ) و هو جبل قرب مكة ، فهذه الكلمات كلها لفظها لفظ جمع المؤنث ، و معناها مفرد لأنها أعلام على أشخاص أو مواضع و ترفع بالضمة و تنصب و تجر بالكسرة كجمع المؤنث نقول مثلا : هذه أَدْرَعَاتٌ ، و رأيت أَدْرَعَاتٍ ، و مررت بأَدْرَعَاتٍ ، بالتنوين في الحالات الثلاث مراعاة للناحية اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد . و التنوين يثبت عند عدم وجود ما يمنعه أي ما يقضي بحذفه ، كوجود ( أَل ) أو ( الإضافة ) و بعض العرب يحذف التنوين ، و بعضهم يرفعه بالضمة دون تنوين ، و ينصبه و يجره بالفتحة دون تنوين في الحالتين : أي يعربه إعراب مالا ينصرف ، مراعاة لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثا مثل : هذه أَدْرَعَاتٌ ، و زرت أَدْرَعَاتٍ ، و تَمَتَّعْتُ بأَدْرَعَاتٍ .

هذه ثلاثة آراء في إعراب النوع الثاني من الملحق بجمع المؤنث السالم مما سمي بهذا الجمع ، و الرأي الأخير أحسنها ، لذلك يفضل الاقتصار عليه في الاستعمال ، و إلى هذا أشار ابن مالك قوله 21:

كَذَا ( أَوْلَاتٌ ) و الذي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَدْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيضًا قُبُلٍ

الشرح :

أراد بقوله : كذا ( أَوْلَاتٌ ) أنها كالجمع بالألف و التاء ، و الجمع الذي جعل اسما ، أي سمي به بحيث صار علما ، و مثاله : أَدْرَعَاتٌ ، قد قيل فيه أيضا إعراب جمع المؤنث السالم ، و أَدْرَعَاتٌ في الأصل هو أَدْرِعَةٌ الذي هو جمع ذراع ، و قد سمي به بلد بالشام .

فابن مالك يشير في هذا البيت إلى الملحق بجمع المؤنث السالم و أولها ( أولات ) اسم جمع ،  
و ثانيها ما جعل من جمع المؤنث السالم علماً على شخص واحد أو موضع واحد ، فإن هذين  
النوعين يرفعان بالضممة و ينصبان و يجران بالكسرة .  
و إلى هنا ينتهي الكلام عن إعراب جمع المؤنث السالم و ما يلحق به و ننتقل فيما سيأتي إلى  
الكلام على باب آخر من الأبواب التي يقع فيها الإعراب بالنيابة .

## إعراب الاسم الذي لا ينصرف

مرّ بنا في موضع سابق - عند الكلام على الإعراب و البناء - أن الاسم منه المُعْرَبُ و منه المبني ، وأن المُعْرَبُ هو الغالب ، لأن الإعراب أصل في الأسماء ، وأن المبني من الأسماء قليل لأن الاسم يبني فقط عند مشابهته الحرف ، و قد تقدم بيان المراد بالبناء و الإعراب ، و سبب بناء الاسم .

و الاسم المُعْرَبُ قسمان :

**1 / متمكّن أمكّن :** و قولهم : متمكن ، أي متمكن في الاسمية و بعيد عن مشابهة الفعل و الحرف ، و قولهم : أمكّن ، أي أنه أقوى درجة في الاسمية من غيره <sup>22</sup>، و لذلك يدخله نوع أصيل <sup>23</sup> من التنوين ، و لا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة إلا عند وجود ما يمنعه كالإضافة أو دخول ( أل ) التعريف ، و التنوين الداخل على هذا النوع من الأسماء تنوين التمكين أو تنوين الأمكنية لدلالته على أن هذا الاسم المعرب أمكّن و أوغلّ في الاسمية من غيره ، و يسمى أيضا تنوين الصرف الذي معناه التصويت واللبن الخالص ، و الانصراف عن شيء إلى آخر ، و وجوده في الاسم المعرب يكسبه خفة في النطق زيادة عن الدلالة على الأمكنية .

## **2 / متمكن غير أمكن :**

و هو الاسم الذي لا يدخله ذلك النوع الأصيل من التنوين ، و يتمتع وجوده فيه ، و ذلك دليل على أن هذا النوع من الأسماء متمكن في الاسمية لكنه غير أمكن ، أي أنه لا يبلغ درجة التمكّن التي يبلغها الاسم المتمكن الأمكن .

و هذا النوع من الأسماء هو الذي يسمى الممنوع من الصرف أي الممنوع من أن يدخل عليه تنوين الصرف الدال على الأمكنية، الذي يترتب عليه خفة في النطق . فلما امتنع دخول التنوين الأصيل عليه صار قريب الشبه بالحرف و الفعل ، إذ لا يدخلهما التنوين . و عليه قيل لهذا النوع من الأسماء ( الممنوع من الصرف ) غير أمكن لاقترابه من الحرف و الفعل و عدم

<sup>22</sup> / انظر ابن يعيش ، موفق الدين ( ت 643 ) . شرح المفضل . عالم الكتب بيروت . ( د.ط ) . ( د.ت ) . ج : 1 . ص : 57 . كذلك ينظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج : 2 . ص : 320 .  
<sup>23</sup> / التنوين الأصيل هو احد أنواع التنوين الأربعة المعروفة ، و غير الأصيل هو تنوين الضرورة الشعرية ، أو تنوين الترقيم .

تمكنه من الاسمية . والاسم الذي يمنع من الصرف نوعان اثنان :الممنوع من الصرف لعلة واحدة ، و الممنوع من الصرف لعلتين اثنتين .

### حكمه الإعرابي :

الممنوع من الصرف يرفع بالضمة ، نحو : جاء أحمدُ ، و ينصب بالفتحة ، نحو : رأيت أحمدَ ، و يجر بالفتحة أيضا ، نحو : مررتُ بأحمدَ ، فنابت الفتحة عن الكسرة ، و يكون له هذا الإعراب إذا لم يضاف ، أو لم تدخل عليه ( أل ) التعريف ، فإن أضيف جر بالكسرة مثل : سلمت على أفضل زملاء ، و كذا إذا دخله الألف و اللام ، نحو : يتساءل الطلاب عن الأفضل ، حيث جر بالكسرة ، و في هذا يقول ابن مالك :

و جُرْ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يُنْصَرَفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ ( أَل ) رَدِفٌ 24

1

### الممنوع من الصرف لعلة واحدة :

الاسم الذي يمنع من الصرف لعلة واحدة هو ما كان مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، و كذلك ما كان على وزن صيغة من صيغ منتهى الجموع ، و أمثلة ذلك على التوالي : كُبْرَى ، و فَضْلَى ، و صَحْرَاءُ و حَمْرَاءُ ، و مَصَابِيحُ و مَدَارِسُ .

ففي إعراب الكلمات السالفة نقول مرفوعة بضمة ظاهرة أو منصوبة بفتحة ظاهرة ، و مجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة بشرط خلو الاسم من ( أل ) و من الإضافة . على أن صيغة منتهى الجموع هي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة ساكنا 25 ، مثل : مَعَابِدُ ، و أَقَارِبُ ، و طَبَائِعُ ، و تَجَارِبُ و دَوَابُّ ، و مَنَادِيلُ ، و عَصَافِيرُ ، و أَحَادِيثُ ، و كَرَّاسِي ، و تَهَاوِيلُ (.....) . و عند النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي جمع التكسير المماثل لصيغة " مَفَاعِلُ " ، و " مَفَاعِيلُ " ، و يريدون بالمماثلة أن الكلمة خماسية أو سداسية ، و الحرف الأول منها مفتوح في الحالتين سواء أكان ميما أو غيرها ، و أن الثالث ألف زائدة ، يليها حرف مكسور ، فليس المراد

24 / انظر عباس حسن . النحو الوافي ج : 4 . ص : 208- 210 و انظر شرح ابن عقيل . ج : 2 .

ص : 321 . و معنى ردف : تبع

25 / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج : 2 . ص : 327 ، كذلك عباس حسن ، النحو الوافي . ج :

4 . ص : 208

بالمماثلة أن تكون جارية على أساس الميزان الصرفي الأصيل الذي يراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية و الزائدة و ترتيبها و حركاتها ، و سكناتها مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بلفظها في الوزن ، و إنما المراد عندهم هو المماثلة في عدد الحروف و حركاتها و سكناتها دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله و دون إثبات للحرف الزائد بلفظه ، فيقولون في جواهر إنها على وزن ( مَفَاعِل ) ، و أَلَعِيب أنها على وزن ( مَفَاعِيل ) ، مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزن ( فَوَاعِل ) ، و الثانية على وزن ( أَفَاعِيل ) .

### الملحق بصيغ منتهى الجموع :

المُرَاد به هو كل اسم على وزن مماثل لصيغة من الصيغ الخاصة بمنتهى الجموع ، مع دلالاته على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربيا أصيلا ، أم غير أصيل علما أم غير علم ، مرتجلا أم منقولا ، مثل : هَوَازِن ، عربي أصيل و هو اسم قبيلة عربية سمي به عدة رجال<sup>26</sup> .

و مثال الأعجمي المعرب الذي ليس علما ( سَرَائِيلُ ) - بصورة الجمع - اسم نكرة ، مؤنث ، للإزار المفرد<sup>27</sup> .

و مثال الاسم المنقول ، يراد بالمنقول أنه لم يوضع أول أمره للدلالة على علم ، و إنما وضع أول ما وضع للدلالة على معنى من المعاني غير العلمية ، ثم نقل بعد ذلك للدلالة على علم ، و ذلك مثل : حَامِد - فَاضِل - مَحْمُود ، فهذه الأسماء كلها قد استعملت في الدلالة على معان معروفة ، ثم نقلت منها إلى الدلالة على العلمية عندما سمي بكل منها رجلا ، فصارت أعلاما على أشخاص .

و مثال الأعلام المرتجلة في العصور الحديثة : كَشَاجِم : عِلْمُ رَجُلٍ ، و " صَنَافِير " : عِلْمٌ قريّةٍ مصريّةٍ . فكل اسم من الأسماء السابقة و أشباهها يعد ملحقا بصيغة منتهى الجموع و يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد و جاريا على وزن من أوزانها، وقد كانت تلك الألفاظ ملحقة بصيغة منتهى الجموع لأنها على وزنها لكنها تدل على مفرد .

### 2 / الممنوع من الصرف لعنتين :

<sup>26</sup> / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 . ص : 214 .

<sup>27</sup> / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج : 2 . ص : 328 .

الممنوع من الصرف لعلتين هو العلم و الصفة :

( أ ) العلم : يمنع الاسم من الصرف إذا اجتمع فيه مع العلمية علة أخرى ، العلمية و الزيادة ، و العلمية وزن الفعل ، و العلمية و العدل ، و العلمية و التركيب ، و العلمية و التأنيث ، و العلمية و العُجْمَة ، و العلمية و ألف الإلحاق<sup>28</sup> . و بيان ذلك على النحو الآتي:

### ( 1 ) العلمية و زيادة الألف و النون :

يمنع العلم من الصرف إذا كان علما مختوما بألف و نون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ، مثل : بَدْرَان ، و حَيَّان ، و مَرْوَانَ ، و قَحْطَانَ ، و غَطْفَانَ ..... و هي أسماء أشخاص ، نحو : شعبان و رَمَضَانَ ، من أسماء الشهور العربية ، و نحو : عَمَّان ، اسم بلد في الأردن ، و رَعْدَانَ ، اسم قصر بها ، تقول مثلا : عَمَّانُ حاضرةُ البلادِ الأَرْدُنِيَّةِ ، و في أطرافها قصرٌ فخمٌ ، يسمى " رَعْدَانَ " ، بينه و بين عمان بضعة أميال.

فإن كان ( الألف و النون ) أصليين معا ، أو النون وحدها لم يمنع الاسم من الصرف ، فمثال الأصليين : بانٌ ، و خانٌ<sup>29</sup> ، و مثال أصالة النون : أمانٌ ، و لسانٌ ، و ضمانٌ .

### ( 2 ) العلمية و وزن الفعل :

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما على وزن الفعل ماضيا أم مضارعًا أم أمرًا ، و مثال منع العلم من الصرف حين يكون على وزن المضارع و هو المشهور : أحمد ، و يزيد ، و يعيش ، أعلام أشخاص ، و كذلك " دُئِلَ " على وزن ( فُعِلَ ) ، عَمَّ قَبِيلَةَ - و " تَعَزَّ " ، علم مدينة في اليمن - و " يشكر " ، علم قبيلة .

### ( 3 ) العلمية و العدل :

و يتحقق في عدة صور أهمها :

( أ ) أن يكون الاسم من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعا على وزن " فُعَل " ، و هو : جُمِعَ و كُتِمَ ، و بُصِعَ ، و بُتِعَ ، مثل : اِحْتَفَيْتُ بالفائزات كلهنَّ جُمِعَ ، أو كُتِعَ ، أو بُصِعَ ، أو بُتِعَ ، فكل واحدة من هذه الكلمات تعرب توكيدا معنويا مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية<sup>30</sup> و العدل و بعضهم يفضل القول للعلمية و وزن ( فُعَل ) و هو الأحسن .

<sup>28</sup> / انظر ابن يعيش . شرح المفصل . ج : 1 . ص : 58 و ما بعدها .

<sup>29</sup> / خان : محل ، دكان أو فندق

<sup>30</sup> / سمي كذلك لدلالته على اسم جنس للاحاطة و الشمول .

( ب ) ما كان على وزن ( فَعَلَ ) أيضا ، و لكنه علم لمفرد مذكر ، ممنوع من الصرف سماعا :  
مثل : عُمَر ، مُضَر ، زُفَر ، زُحَل ، جُمَح ، فُزَح ، عُصَم ، دُأَف ، هُدَل ، جُتَم ، قُشَم . فكل من  
هذه الأسماء معدول عن اسم آخر ، فعمر معدول عن عَامِر ، و زُحَلُ معدول عن زَاحِل ( سمي  
بذلك لبعده ) ، و زُفَر معدول عن زافر ، يقال زَفَرَ الحِمْلَ يَزْفُرُهُ إذا حمّله ، و قَتَم معدول عن  
قائم و هو اسم الفاعل من قَتَمَ إذا أعطى كثيرا 31 .

أما ما كان علما لمفرد مذكر و لم يسمع منعه من الصرف ، فالأحسن صرفه ، مثل : ( أ  
دِدِ ) ، و هو جد قبيلة عربية ، لم يسمع فيها إلا الصَّرَف .  
و إذا كان الاسم الذي على وزن ( فَعَلَ ) جمعا ، في غير ألفاظ التوكيد المعنوي السالفة ، كعُرْفِ  
، و قُرَبِ ، أو اسم جنس كصُرْدِ ، أو صفةً ، كحُطَمِ ، أو مصدرًا ، كهُدْيِ ، و تُقْيِ ، فيجب  
صرفه .

( ج ) و مما يمنع من الصرف للعلمية و العدل أيضا ( سَحَرَ ) ، و هو الثلث الأخير من الليل ،  
بشرط استعماله ظرف زمان ، و أن يكون سَحَرَ يوم معين مجردا من ( أَلِ ) و الإضافة ،  
مثل : غردت البلابل يوم الخميس سَحَرَ ، و تعرب ( سَحَرَ ) ظرف زمان منصوبا بالفتحة  
ممنوعا من الصرف للعلمية و العدل .

أما إذا لم يكن ( سَحَرَ ) ظرف زمان معين ، كأن يكون اسما دالا على الوقت المعين،  
فيجب تعريفه بأل أو بالإضافة عند إرادة الدلالة على التعيين ، و لا تصح العلمية ، تقول مثلا :  
السَّحَرُ أنسبُ الأوقات للتفكير الهادئ ، و صفاء الذهن .

كذلك إذا كان ( سَحَرَ ) ظرف زمان ، لكنه غير معين ، كأن يكون مبهما لا يدل على سحر  
يوم معين ، فإنه يجب صرفه ، نحو : يحرص الزارع على الحصاد في سَحَرَ ، أو سأبدأ رحلتي  
القادمة بسَحَرَ ، فالسَّحَرُ في المثالين غير معين ، لذلك وجب صرفه .

#### ( 4 ) يمنع الاسم من الصرف للعلمية و التركيب :

يمنع العَلَم من الصرف إذا كان مركبا تركيبا مزجيا 32 ، و ذلك بأن تمزج كلمتان في  
بعضهما ، فتصل آخر الكلمة الأولى بأول الكلمة الثانية ، فينتج من ذلك كلمة واحدة يجرى

31 / انظر ابن يعيش . شرح المفصل . ج : 1 . ص : 62 .

32 / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 . ص : 236 و ما بعدها

الإعراب على آخرها ، مع المنع من التنوين للعلتين المذكورتين ، مثل الكلمات الآتية : نيوُورك ، طَبْرَسْتَان ( اسم مدينة فارسية ، مركب من طَبْر ، و سْتَان بمعنى مكان ) و حَضْرَ مَوْتِ اسم بلد في اليمن ، و بَعْلَبَكِّ و بورسعيد . ( اسم بلد في لبنان ، مركب من كلمتين : بَعْل : اسم صنم ، و بَكِّ : اسم رجل اشتهر بعبادة ذلك الصنم . تقول مثلا : غَادَرْنَا حَضْرَ مَوْتِ فِي طَائِرَةِ سِيَّاحِيَةٍ ، قاصدين إلى بَعْلَبَكِّ ، حيث تعرب ( حَضْرَ مَوْتِ ) مفعولا به منصوبا بالفتحة الظاهرة ممنوعا من الصرف للعلمية و التركيب المزجي .

و بَعْلَبَكِّ : اسم مجرور بـ ( إلى ) و علامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية و التركيب .

#### ( 5 ) العلمية و التأنيث<sup>33</sup> :

يمنع الاسم من الصرف للعلمية و التأنيث إمّا وجوبا و إمّا جوازا :

( أ ) يمنع وجوبا إذا كان مختوما بتاء التأنيث الزائدة الدالة على التأنيث و لا فرق في ذلك بين العلم لمؤنث ، نحو: فاطمة و عائشة و ميّة و بئينة ، ( و لا فرق في هذا بين ساكن الوسط و متحركه ) ، و العلم لمذكر ، نحو : عنتره ، و معاوية ، و طلحة ، و حمزة . و كذلك يمنع وجوبا علم المؤنث حتى إن كان غير مختوم بالتاء ، لكن حروفه تزيد على ثلاثة ، نحو : زينب ، و سعاد ، و اعتماد و سوسن ، كلها أعلام نساء . و كذلك إذا كان علما لمؤنث غير مختوم بالتاء ثلاثيا ، لكنه محرك الوسط ، نحو : قمر ، و نُحْف ، و أمل ، كلها أعلام نساء .

و كذلك يمنع من الصرف وجوبا إذا كان علما ثلاثيا منقولا من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث ، نحو : سعد ، و صخر ، و قيس ، إذا استعملت أعلاما لنساء .

( ب ) و يمنع من الصرف هذا النوع من الأسماء إذا كان ثلاثيا ، ساكن الوسط ، غير أعجمي ، و غير منقول من مذكر ، نحو : هِنْد ، و مَيّ ، و دَعْد ، و جُمْل ، كلها أعلام نساء ، فيجوز فيها المنع من الصرف و عدمه ، تقول مثلا : فازتْ هِنْدُ أو هِنْدُ بالتنوين و عدمه ، و كذلك هِنَّاْتُ هِنْدُ أو هِنْدَا ، و سلمت على هِنْدَا أو هِنْدِ .

#### ( 6 ) العلمية و العجمية :

يمنع الاسم من الصرف للعلمية و العجمية بشرطين أساسيين :

أولهما : أن يكون علما في لغته الأصلية الأعجمية ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية علما أيضا .

وثانيهما : أن يكون رباعيا فأكثر .

و مثال ما استوفى الشرطين : يوسف ، و إبراهيم ، و إسماعيل .....فهذه الأعلام كلها ممنوعة من الصرف لأنها كانت في أصلها الأعجمي أعلاما ثم نقلت إلى العربية إعلاما أيضا .

### ( 7 ) العلمية و ألف الإلحاق :

و المراد بألف الإلحاق أن العرب ألحقت ببعض الأسماء ألفا زائدة لازمة مقصورة ليصير الاسم على وزن اسم آخر ، و يخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم ، و منها المنع من الصرف ، و مثال ذلك : " عَلَقَى " ( علم لِنَبْت ) و " أَرَطَى " ( عَلم لشجر ) ، فلما زيدت في آخر كل منهما الألف المقصورة صاروا ملحقين بجعفر ، و منعا من الصرف للعلمية و الإلحاق ، لأنّ الألف المقصورة الزائدة في آخرهما جعلتهما على وزن ( فَعَلَى ) و هي ممنوعة من الصرف ، فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة ألف التانيث المقصورة منع من الصرف الاسم الذي ألحقت به مثل الاسم المختوم بألف التانيث المقصورة ، تقول مثلا : هذا عَلَقَى يتكلم ، و عرفت عَلَقَى يحسن الخطابة و استمعت إلى عَلَقَى ، ف (عَلَقَى ) ممنوع من الصرف للعلمية و ألف الإلحاق المقصورة<sup>34</sup> .

### ( ب ) الصفة :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية و زيادة الألف و النون ، أو للوصفية و وزن الفعل أو للوصفية و العدل ، و معنى هذا أن الاسم يمنع من الصرف إذا كان صفة في آخرها ألف و نون زائدتان ، أو صفة على وزن الفعل أو صفة معدولة ، أي محوّلة من وزن آخر كما سيأتي :

### 1 - الوصفية و زيادة الألف و النون :

<sup>34</sup> / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 . ص : 253 . كذلك ابن يعيش . شرح المفصل . ج : 1 : ص : 60 .

و هذا بأن تكون الصفة على وزن ( فَعْلَانٌ ) الذي مؤنثه ( فَعْلَى ) بشرط أن تكون الوصفية أصلية غير طارئة ، و معنى الوصفية الطارئة : أن يكون اللفظ قد وضع في الأصل للدلالة على شيء في اللغة ، فإذا تركت دلالاته الأصلية ، و استعمل في الوصف ، قيل إن وصفته طارئة غير أصلية ، ويشترط في هذا الاسم لمنعه من الصرف أن يكون تأنيثه بغير التاء ، إمّا لاختصاصه بالمذكر فلا مؤنث له ، مثل : ( لَحْيَانٌ ) لكبير اللحية ، و إمّا لأنّ علامة تأنيثه الشائعة ليست التاء ، كأن تكون ألف التأنيث المقصورة ، و مثال ذلك : عَطْشَانٌ : عَطْشَى ، و سَكَرَانٌ : سَكَرَى ، و رِيَّانٌ : رِيًّا .

و هنا تجدر الإشارة إلى أن الكوفيين أجازوا إلحاق التاء المربوطة بآخر ( سكرانة ) ونظائرها مثل ( غَضْبَانَةٌ ) على لغة بني أسد ، و قد أخذ بهذا الرأي و أقره مجمع اللغة العربية للقاهرة المنعقد في بغداد سنة 1965<sup>35</sup> . و قد أشار ابن جني إلى رأي الكوفيين ، إلا أنه فضل تجريد مؤنث ( فَعْلَانٌ ) من التاء ، قال : " يقال رجلٌ سكران ، و امرأة سَكَرَى ، كَغَضْبَانٍ و غَضْبَى ، و قد قال بعضهم سكرانة ، كما قال بعضهم غضبانة ، و الأول أقوى و أصح " .  
تقول : كان أبو بكر لحيان ، تزیده لحيته وقارًا و هيبة كثير الصمت ، وافر العلم ، ما رآه الناس غضبانًا إلا حين يُحْمَدُ الغضبُ

و عليه فإذا كان اللفظ ( الصفة المختومة بألف و نون زائدتين ) ما تغلب التاء على مؤنثه، أي يؤنث بالتاء ، فإن العرب لم تمنعه من الصرف ، و مثال ذلك : سَيْفَانٌ : معناه الرجل الطويل الممشوق القامة ، و مَصَّانٌ : و هو الرجل اللئيم ، فإن مؤنثهما هو سَيْفَانَةٌ و مَصَّانَةٌ بالتاء ، لذلك فسيفانٌ و مَصَّانٌ منصرفان غير ممنوعين من التنوين .

## 2 - الوصفية و وزن الفعل :

يمنع الاسم من الصرف إذا كان صفة على وزن ( أفْعَلٌ ) الذي مؤنثه فَعْلَاءٌ أو فُعْلَى ، نحو : أَحْمَرٌ ، حَمْرَاءٌ ، و أَجْمَلٌ جَمَلَاءٌ ، و أَفْضَلٌ فُضْلَى ، و أَحْسَنُ حُسْنَى ، و أَدْنَى دُنْيَا .  
و يشترط في منع الصفة ، التي تكون من هذا النوع ، من الصرف الشرطان السابقان ، و هما أن تكون وصفية أصلية غير طارئة . و ألا يكون التأنيث الشائع فيه بالتاء ، فإن كان تأنيثه بالتاء كان منصرفًا غير ممنوع ، نحو : ( أَرْمَلٌ ) في قولنا عطفت على رجل أَرْمَلٍ ( أي فقير

، أَرْمَلٌ فهو مُرْمِلٌ ، أي فقير امتلأت أوانيهِ بالرمل بسبب عدم استعمالها في الطبخ ، و مؤنثه ( أَرْمَلَةٌ ) بالتاء ، و لذلك لم يمنع من الصرف .

و مثال الوصفية الطارئة قولك : مررت برجلٍ أَرْنَبٍ ( أَرْنَبٍ ) بالكسر و التنوين رغم كونه على وزن ( أَفْعَلٌ ) و ذلك لأن الوصفية فيه غير أصلية ، فقد وضع اللفظ أصلاً للدلالة على حيوان ثم استعمل في وصف من كان جَبَانٌ ، و مثال ما فقد الشرطين معا كلمة : ( أَرْبَعٌ ) في مثل : قضيت في نزهة ساعات أَرْبَعًا ، لأن مؤنثها يكون بالتاء ، تقول : سافرت أيامًا أَرْبَعَةً ، و الوصفية فيها طارئة لأن الكلمة في أصلها للعدد المعروف ، ثم استعملت وصفا ، فوصفيتها ليست أصلية بل طارئة ، و بسبب فقد هذا الشرط وجب صرف الكلمة في جميع استعمالاتها .

و الجدير بالذكر في هذا السياق أنه توجد ألفاظ وضعت في الأصل أوصافا ، ثم تخلت عن الوصفية و انتقلت إلى الاسمية المجردة و بقيت فيها ، فصارت ممنوعة من الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه ، لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ، مثل : ( أَدْهَمٌ ) ، تطلق على القيد المصنوع من الحديد ، فإنه كان من الأصل وصفا لما فيه دُهْمَةٌ أي سوادٌ ، ثم انتقل منه فصار اسما مجردا للقيد ، و كذلك ( أَرْقَمٌ ) ، أصله وصف للشيء المرقوم بمعنى المنقط ، ثم انتقل فصار اسما للثعبان الذي ينتشر على جلده النقطة البيضاء و السوداء ، و مثله لفظ ( أسود ) تماما ، من أسماء الثعبان ، و كذلك لفظ ( أَبْطَحٌ ) أصله وصف للشيء المرتمي على وجهه ، ثم انتقل من هذه الدلالة على الصفة إلى الاسمية ، إذ صار يطلق على المكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق و مؤنثه بطحاء .

### 3- الوصفية و العدل :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية و العدل في إحدى حالتين :

( أ ) إذا كان الاسم واحدا من الأعداد العشرة الأولى ، و كان على وزن ( فُعَالٌ ) ، أو ( مَفْعَلٌ ) ، مثل : أَحَادٌ و مَوْحَدٌ ، ثُنَاءٌ و مَثْنَى ، ثُلَاثٌ و مَثَلثٌ ، رُبَاعٌ و مَرَبَعٌ ، خُمَاسٌ و مَخْمَسٌ ، سُدَاسٌ و مَسْدَسٌ ، سُبَاعٌ و مَسْبَعٌ ، ثَمَانٌ و مَثْمَنٌ ، نُسَاعٌ و مَنَسَعٌ ، عَشَارٌ و مَعْشَرٌ .

و المقصود بالعدل في هذه الأعداد أن كلا منها محول من بناء لفظ آخر مع بقاء المعنى الأصلي فيه ، فكل من الأعداد المشار إليها معدول في رأي النحاة عن اللفظ الأصلي المكرر

مرتين ، فكلمة أَحَادَ أو مَوْحَدَ معدولة عن ( واحدًا واحدًا ) ، نحو قولنا دخل المدعوون أَحَادَ ، أي دخلوا واحدًا واحدًا ، وكذلك باقي الأعداد، قال الله تعالى : " فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً " النساء / 03 .

و قال الشاعر :

و لَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ      ذِنَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنَى وَ مَوْحَدَ

قال ابن يعيش معلقا على البيت : " فأجراه ( يعني مَثْنَى وَ مَوْحَدَ ) وصفاً لذئاب و هو نكرة وصفة النكرة نكرة ، و المانع له من الصرف على هذا ، الوصف و العدل عن العدد المكرر ، فأما الوصف فظاهر و أما العدل ، فالمراد بمثنى اثنين اثنين و كذلك ثلاث و رُبَاع ..... و قالوا مَوْحَدَ كَمَثْنَى وَ مَثَلْتُ فَأَمَا مَثَلْتُ وَ مَرَبَعَ إِلَى الْعُقْدِ ( يعني مَعَشَرَ ) فقياس و لم

يسمع ، و نظير ثلاث و رُبَاع في الصفة و الوزن أَحَادَ وَ ثَنَاءَ وَ قد سمعا قال الشاعر :

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُثَلِّقَنِي الْمَنَايَا      أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالِ

و أما ما وراء ذلك إلى عُشَارٍ فغير مسموع و القياس لا يدفعه 36 .

أما إعراب هذه الأعداد فهي في الغالب حال كما تقدم في الأمثلة ، و قد ترد صفة ، نحو شاهدت حول الماء طيورًا مَثْنَى ، وطيورًا ثُلَاثَ ، و قد تكون خبرا ، نحو : أصابع اليدين والرجلين خماسٌ ( بغير تنوين ) .

و إذا تكرر اللفظ المعدول فإنه يعرب توكيدا لفظيا للأول ، نحو : جلس الطلاب مَثْنَى مَثْنَى أو ثُلَاثَ ثُلَاثَ 37 .

( ب ) و يمنع الاسم للوصفية و العدل إذا كان على وزن ( فُعَل ) ، و المقصود هنا كلمة ( أُخْرَ ) ، و هي جمع مفردة أُخْرَى ، و أُخْرَى مؤنث أُخْرَ ، بفتح الخاء على وزن ( أَفْعَل ) و معناه أكثر مغايرة و مخالفة ، فلفظ ( أُخْرَ ) هنا هو ( أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ ) ، أي اسم تفضيل و هو يستعمل في جميع حالاته بصيغة واحدة مهما كان المراد به المفرد أو المثنى أو الجمع ، تقول مثلا : المتعلم أو المتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما ، الإخوان والأصدقاء أنفع في الشدة ، ليس بين النساء أفضل ، و لا أحسن من السَّاهراتِ على تربية أولادهنَّ ، لكن العرب تعدل

36 / ابن يعيش . شرح المفصل . ج : 1 . ص : 62

37 / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 . ص : 223 .

أحيانا عن لفظ ( آخَرَ ) إلى لفظ ( أُخَرَ ) و تمنعه من الصرف للوصفية و العدل ، نحو : سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين و لنساءٍ أُخَرَ أترهنّ في السياسة، ، و الثقافة و نشر العلم<sup>38</sup> ، و مثل هذا قول الله تعالى : " و من كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيامٍ أُخَرَ " البقرة / 184  
قال ابن مالك<sup>39</sup> :

و مَنَعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ      فِي لَفْظِ مَثْنَى ، وَ ثَلَاثَ ، وَ أُخَرَ  
وَ وَزْنُ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ كَهَمَا      مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ ، فَلْيُعْلَمَا

#### الشرح :

أشار في هذين البيتين إلى بعض ما يمنع من الصرف لعلتين الصفة و العدل ، و أشار في البيت الثاني إلى أن أحادَ و مثنى و ثلاثُ و رُبَاع مسموع عن العرب ، و هو يعني بذلك أن غير هذه الأعداد إلى عَشَارَ لم يُسمع ، و إنما يقاس على هذه .

---

<sup>38</sup> / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 . ص : 224

<sup>39</sup> / ابن عقيل . شرح ابن عقيل ج : 2 . ص : 325